وزير الدفاع يبحث هاتفياً مع وزيرة الجيوش الفرنسية موضوعات مشتركة

بحث النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد مساء أمس الأول في اتصال هاتفي مع وزيرة الجيوش الفرنسية بجمهورية فرنسا الصديقة فلورانس بارلي المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

وقالت وزارة الدفاع في بيان صحفي إنه تم خلال الإتصال تبادل الأحاديث الودية ومناقشة أهم المواضيع المشتركة مشيرة إلى أن الشيخ ناصر صباح الأحمد أشاد بعمق العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

من جهتها أعربت الوزيرة الفرنسية بحسب البيان عن تمنياتها لدولة الكويت بالتوفيق والنجاح وتحقيق المزيد من التعاون بين البلدين.

أمير البلاد يهنئ رئيسة إثيوبيا بمناسبة انتخابها وأدائها اليمين الدستورية

سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد

بعث صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ببرقية تهنئة إلى الرئيسة ساهلي زويدي عبر فيها سموه عن خالص التهنئة بمناسبة انتخابها وادائها اليمين الدستورية رئيسا لجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية الصديقة متمنيا سموه لفخامتها كل التوفيق والسداد وموفور الصحة والعافية وللعلاقات بين البلدين الصديقين المزيد من التطور والنماء.

وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ببرقية تهنئة إلى الرئيسة ساهلي زويدي بمناسبة انتخابها وأدائها اليمين الدستورية رئيسا لجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية متمنيا سموه لفخامتها كل التوفيق والسداد وموفور الصحة والعافية.

كما بعث سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء ببرقية تهنئة مماثلة.

.. ويهنئ حاكم عام سينت فينسنت وغرينادينز بالعيد الوطني

بعث صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ببرقية تهنئة إلى سير فريدريك ناثايل بالنتين حاكم عام سينت فينسنت وغرينادينز الصديقة عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا لفخامته موفور الصحة والعافية وللبلد الصديق دوام التقدم الازدهار.

وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ببرقية تهنئة إلى سير فريدريك ناثايل بالنتين حاكم عام سينت فينسنت وغرينادينز الصديقة ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده راجيا لفخامته موفور الصحة والعافية.

كما بعث سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ببرقية تهنئة مماثلة.

الغانم يهنئ نظيره في سانت فينسنت والغرينادين بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس السبت ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في سانت فينسنت والغرينادين جومو ثوماس بمناسبة العيد الوطني لبلده.

مرزوق الغانم

الكويت دعت المجتمع الدولي لدعمها في ظل الظروف «الدقيقة» التي يمر بها

الهين: الصومال تشهد مرحلة سياسية واقتصادية وإنسانية دقيقة

دعت دولة الكويت أمس السبت المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم السياسي والمادي للصومال للتغلب على الظروف "الدقيقة" التي يمر بها.جاء ذلك في كلمة ألقاها رئيس وفد الكويت المشارك في الاجتماع الوزاري لفريق الاتصال المعني بالصومال لمنظمة التعاون الاسلامي المنعقد في مقديشو مساعد وزير الخارجية الكويتي لشؤون المنظمات الدولية ناصر الهين.

وقال الهين إن "جمهورية الصومال الشقيقة تشهد مرحلة سياسية واقتصادية وإنسانية دقيقة عطلت قدرتها على تحقيق معدلات التنمية المطلوبة وهو الأمر الذي يتطلب دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم السياسي والمادي لخلق بيئة داعمة للحكومة الصومالية المنتخبة".

وأكد أن "الكويت لن تألو جهدا في تنسيق الجهود وتكثيفها مع الأشقاء والأصدقاء لحفظ أمن وسلامة الصومال في مختلف المجالات والأصعدة اتساقا مع القرار رقم 1/45 الصادر عن الدورة ال45 لمجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الوضع في الصومال لتحقيق اهدافها التنموية".

وقال إن تحقيق تلك الاهداف سيسهم بشكل او باخر في مواكبة الصومال للعالم الحديث كما ستلقي بظلالها الإيجابية على انتعاش وتطور الاقتصاد الصومالي والذي سيجني ثمارها أبناء شعبه.وأضاف أن استضافة دولة الكويت لمؤتمر المانحين لدعم قطاع التعليم في الصومال في المستقبل تأتي انطلاقا من ايمانها بأهمية دور التعليم في التنمية والاستقرار.

وأوضح أن هذا المؤتمر يأتي من أجل مساعدة الحكومة الصومالية في دعم قطاع التعليم والمساهمة في نشر اللغة العربية وإرساء مبادئ الوسطية للدين الإسلامي الحنيف في المدارس والمناهج التعليمية الصومالية.

وأعرب في هذا الصدد عن تطلع الكويت الى مشاركة المجتمع الدولي في هذا المحفل المهم للأشقاء في الصومال للنهوض بمستوى تعليمي عال يواكب تطورات العالم المعاصر ويلبي رغبات الشعب الصومالي.

وشدد الهين على ان "الكويت وانطلاقا من مسؤوليتها العربية والإسلامية تعمل في المحافل الدولية وتحديدا خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن إلى السعي بكل جهد وبالتنسيق مع أشقائنا في منظمة التعاون الإسلامي للدفاع عن القضايا الإسلامية لتحظى بأولويتها والاهتمام بها بهدف التخفيف من آثارها التي عانينا منها عقودا طويلة ولتحقيق الأمن والسلم لصالح هذه الدول بشكل خاص ولصالح المجتمع الدولي بشكل عام ضمن إطار مبدأ راسخ قوامه احترام سيادة الدول وفقا للقوانين والاتفاقيات الدولية".

وأكد أهمية (الاجتماع الوزاري لفريق الاتصال المعني بالصومال) في متابعة جهود منظمة التعاون الإسلامي لدعم الصومال مشيدا في الوقت نفسه بالدور البارز الذي تقوم به المنظمة في تلك القضية المهمة.كما اعرب رئيس الوفد الكويتي في ختام كلمته عن تطلع الكويت أن تسهم نتائج اجتماع مقديشو في تعزيز أمن واستقرار الصومال الشقيق.

مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية ناصر الهين

ناصر الهين في لقطة جماعية مع المشاركين

المنيخ يطالب بتشكيل اللجنة الدستورية السورية وإطلاق أعمالها في أقرب فرصة

دعت دولة الكويت المبعوث الاممي إلى سورية ستافان دي ميستورا الى مواصلة جهوده للعمل على تشكيل اللجنة الدستورية وانطلاق أعمالها في أقرب فرصة ممكنة.

جاء ذلك خلال كلمة الكويت في جلسة مجلس الأمن حول سورية والتي القاها القائم بالأعمال بالإنابة لوفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة المستشار بدر المنيخ.

وجددت الكويت في هذا الصدد دعمها للمبعوث الاممي لتحقيق ذلك "لاسيما وان لديه الولاية اللازمة لإنشاء اللجنة الدستورية" مؤكدة أهمية أن تكون هذه اللجنة متوازنة وذات مصداقية في تشكيلتها.

وقال المنيخ "لقد استمعنا لنتائج زيارة المبعوث الخاص إلى دمشق والتي كنا نأمل أن تسفر عن نتائج إيجابية وتسهم في الدفع بالعملية السياسية السورية بعد مرور تسعة أشهر على (إعلان سوتشي) فيما يتعلق باللجنة الدستورية الا انها وللأسف جاءت على عكس ذلك وخالفت تطلعاتنا وامنياتنا".

وأكد أن عملية تشكيل اللجنة الدستورية تعد محطة محورية في مسار العملية السياسية وأساس لمحطات أخرى هامة كما ورد في القرار 2254 وهي صياغة دستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في سوريا بإشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع السوريين.

وأشار المنيخ إلى ان (إعلان سوتشي) واضح من حيث تحديد دور المبعوث الخاص ومسار جنيف في التشكيل النهائي للجنة الدستورية لتساهم في التسوية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة ووفق قرار مجلس الأمن 2254.وبين ان قرارات مجلس الأمن يجب أن تحترم وتنفذ على أرض الواقع وألا تكون حبرا على ورق لاسيما القرار 2254 الصادر باجماع كافة أعضاء مجلس الأمن منذ ما يقارب الثلاث سنوات.

وتابع المنيخ قائلا "امامنا في الأيام القليلة القادمة فرصة علينا جميعا اغتنامها طالما يسود الاستقرار في إدلب نتيجة للاتفاق الروسي – التركي فهي فرصة حاسمة لتفعيل المسار السياسي بقيادة الأمم المتحدة بعد ما يقارب 8 سنوات من ويلات الحرب والقتل والدمار في سورية فلتكن الحلول الدبلوماسية هي التي تسمو على الحلول العسكرية".

المستشار بدر المنيخ

خلال اجتماع لمجلس الأمن بصيغة «آريا» حول «المياه والسلم والأمن»

الكويت تدعو إلى استخدام الدبلوماسية الوقائية لتفادي النزاعات في إدارة المياه

أعربت الكويت عن ايمانها بالدبلوماسية الوقائية بوصفها أداة لتفادي النزاعات وتعزيز التعاون في سياق إدارة المياه وكفالة إسهام المياه في تحقيق السلام والتنمية.

جاء ذلك خلال كلمة الكويت التي ألقاها المستشار بوفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة نواف الأحمد في اجتماع لمجلس الأمن بصيغة (آريا) حول "المياه والسلم والأمن" الجمعة.

وقال الأحمد: "إن الكويت اتبعت نهجا لتحقيق هذه الغاية لتحسين مستوى معيشة الانسان والحفاظ على البيئة وحمايتها لذا أخذنا على عاتقنا مسؤولية إيجاد حلول حقيقية تحسين إدارة الموارد المائية من أجل كفالة أمن المياه وتطوير خدمات الصرف الصحي".

وأشار الى قيام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بالعديد من المشاريع التنموية في شتى ارجاء العالم والتي استفادت منها 106 دول ايمانا منه بالدور المحوري الذي يسهم به هذا القطاع الحيوي لتحقيق التنمية المستدامة في ظل شح المياه والتحديات البيئية الجمة.

وأضاف الأحمد قائلا إن مسائل المياه أصبحت هاجسا لجميع الدول حيث يعيش حوالي 40 في المئة من سكان العالم في مناطق شحيحة المياه وبالأخص في الدول التي تواجه أوضاعا خاصة ومنها الدول الواقعة تحت النزاع نظرا لما تواجهه من تحديات نتيجة شح وندرة الموارد المائية والتي تنذر بحدوث كارثة إنسانية.

وذكر ان ارتفاع منسوب المياه الذي يهدد أمن بل ووجود العديد من الدول ولا سيما في سياق تغير المناخ نظرا لخطورة ما تشكله تلك الظاهرة والتي تعتبر من أكبر التحديات الحالية لكونها تنطوي على آثار أمنية بالغة يبدو أنه ليس هناك أحد في مأمن من مخاطر هذه الظاهرة الآخذة في التغير.وقال الأحمد "من هنا يأتي الاهتمام البالغ الذي يوليه المجتمع الدولي بما في ذلك مجلس الأمن بمسألة حماية الموارد الطبيعية في سياق الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام بعد انتهاء النزاع ومعالجة الاسباب الجذرية للنزاع وتحسين فعالية نظم الإنذار المبكر من خلال استخدام التكنولوجيا للتنبؤ".

وبين انه "على الرغم من أننا على اقتناع تام بأن المجلس ليس الآلية المثالية لمعالجة مسائل المياه لتشعب ابعادها وتداعياتها فهي بحاجة الى مناقشة واسعة النطاق في سياق التنمية المستدامة ومبادئ حقوق الانسان والقانون الدولي والقانون الدولي الانساني وتغير المناخ".

وأضاف الأحمد ان جهود المجلس تعتبر جزءا لا يتجزأ من الجهود التي تقوم بها أجهزة ووكالات الأمم المتحدة الاخرى في نطاق ولاية كل منها للنظر في المواضيع المتعلقة بالمياه نتيجة تفاقمها بسبب تغير المناخ والتي قد تهدد السلم والأمن الدوليين لعدم كفاية إمدادات المياه ما ينذر بنشوب النزاعات حول المياه.

وأشار الى ان هناك العديد من الاسباب التي تدعو للاستجابة للقلق المتزايد الناتج عن شح هذا المورد الحيوي وانعدام الأمن المتصل بالمياه على الرغم من انه الأكثر وفرة على الأرض.

ودعا الأحمد الى فتح أبواب جديدة تعزز التعاون المشترك في مجال ادارة الموارد الطبيعية بشكل عام والمائية بشكل خاص لمواجهة اساءة استخدامه وتلوثه وضمان التصدي لآثار ندرته المتسببة في الجفاف والتصحر وتفاقم المجاعة وانعدام الأمن الغذائي والأعاصير والفيضانات وموجات الحر الشديدة.كما دعا الى التصدي لارتفاع منسوب المياه والاضطرابات السياسية والنزاعات حول الموارد المؤدية الى النزوح الجماعي فعلى مر العصور كانت المياه مصدرا للحياة والرزق على اعتبار انها جسر لتوحيد الشعوب والدول لا مصدر لتفرقتهم نتيجة للنزاعات والحروب التي قد تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.وأكد أن الأمم المتحدة يمكن أن تلعب دورا محوريا للوفاء بمسؤولياتها في قيادة الجهود الدولية في مجال إدارة المياه والحد من المخاطر المتصلة بها وإشاعة السلام بين الدول المتنازعة.وأضاف أن ذلك يأتي تنفيذا لتوصيات الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه والسلام التي تسعى لجعل المياه أداة للسلام والتعاون حيث ستواصل الكويت دعم تلك المساعي الداعمة لأطر التعاون الدولية والهادفة الى تعزيز قدرة الدول على المحافظة على الموارد المائية وحمايتها وتنميتها.

ولفت الأحمد إلى ان الكويت ستعمل أيضا على ضمان استدامة الموارد المائية بعيدا عن التنافس لتفادي نشوب نزاعات إيمانا منها بأن التصدي لكافة تلك التحديات المتصلة بالموارد المائية مسؤولية مشتركة وإن كانت بدرجات متباينة بما يتوافق مع الأولويات والقدرات الوطنية تحقيقا لطموحات الشعوب من منظور "المياه من أجل التنمية المستدامة" كما دعا له العقد الدولي للعمل (2018 – 2028).

المستشار نواف الأحمد